المحاضرة الثانية

منهج تعامل العلماء المسلمين مع المخطوط

ويتضمن العناصر التالية:

- ✓ .الجذور الأولى لتحقيق النصوص في عصر النبوة وعصر الصحابة ﷺ.
- ✓ .الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند المسلمين بعد تدوين العلوم .

كان انتقال العلوم سواء بالرواية أو الكتابة عند المسلمين في عصورهم الأولى قائما على التثبت والتمحيص والضبط؛ ففي الرواية كانوا يلتزمون بقواعدها المعروفة في السماع، والتحري؛ ولهم شروط محددة في قبولها أو ردّها تكفل بتفصيلها علم مصطلح الحديث[١].

وحين قامت حركة التدوين بقيت محتفظة بالطابع الحديثيّ، وهو إسناد الرواية حيث التزموها في الكتابة؛ كقواعد السماع، والقراءة على الشيخ، والإملاء، والعرض، والمقابلة، والإجازة.

ووضعوا لكلِّ ذلك أصولًا وضوابطَ؛ لِتُحفظ الكتب من التَّصحيف والتحريف والتزوير والانتحال.

قال د أيمن السيد: "وقد عرف العلماء العرب القدماء، ما نطلق عليه اليوم **(التحقيق)** بما اتبعوه من قواعد، انتهت بهم إلى ما أثبتوه من علوم الحديث، عن طريق إثبات صحة السند، وعلم الجرح والتعديل، وما قام به علماء اللغة والشعر من توثيق للنص القديم، ومن التثبت عن صحة نسب النص الذي يعتمدون عليه إلى قائله"[٢].

ومعرفة المسلمين بهذا العلم وعنايتهم به، ظهرت في صور عملية وعلمية كثيرة، نجملها فيما يلي:

من مظاهر التحقيق في عصر النبي ﷺ

من صور ذلك:

– المعارضة والمقابلة؛ أي معارضة الكتاب بعد كتابته على المملي ليصحح الخطأ والسقط؛ إذ نجدها ترجع إلى زمن النبي ﷺ حين كان يعارضه جبريلُ القرآن في رمضان؛ ففي صحيح البخاري عن فاطمة ﷺ:" .... **فإنه أخبرني أن جبريل كان يعارضه بالقرآن كل سنة مرة، وإنه قد عارضني به العام مرتين**" [٣] ؛ ففي هذه

---

[١] وهو ما عرف بآداب المحدث أو أدب الطلب.

[٢] الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد، ص٥٤٥.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام رقم ٣٤٢٦، (٥/ ٢٣١٧).

المعارضة دليل على التثبت وهي نوع من المقابلة، إلا أنها شفويّة، وهي وإن لم يتمحّض فيها معنى التحقيق ففيها سنة واقتداء[٤].

– ومثال آخر من السنة العملية ما كان يحدث عند كتابة القرآن بين يديه ﷺ حينما كان يمليه على أصحابه؛ يصوّر لنا ذلك زيد بن ثابت ﷺ حيث يقول: "**كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ يَشْتَدُّ نَفَسُهُ وَيَعْرَقُ عَرَقًا شَدِيدًا مِثْلَ الْجُمَانِ، ثُمَّ يُسَرَّى عَنْهُ، فَأَكْتُبُ وَهُوَ يُمْلِي عَلَيَّ، فَمَا أَفْرَغُ حَتَّى يَثْقُلَ، فَإِذَا فَرَغْتُ قَالَ: «اقْرَأْ» فَأَقْرَأُهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقْطٌ أَقَامَهُ**"[٥] . فهاهنا مقابلة بعد الكتابة، و تصحيح ما يمكن أن يسقط عن الكاتب.

من مظاهر التحقيق في زمن الصحابة ﷺ

بعد وفاة النبي ﷺ عمل الصحابة ﷺ بمقتضى الأمانة والتحقيق، يظهر ذلك جليا في جمع القرآن الكريم في عهد الصديق ﷺ، ويتجلى في ما اتبعوه من خطوات منهجية دقيقة، بالغة الثقة والأمانة والتثبت، في كتابة نص القرآن الكريم كما أنزل على النبي ﷺ؛ ولْنتدبر ما رواه البخاري عن زيد بن ثابت ﷺ أنه قال :

"... **قال زيد : قال أبو بكر : إنَّك رجلٌ شابٌّ عاقلٌ لا نتهمُكَ ، وقد كنتَ تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فتتبع القرآن فاجمعه ، ... فتتبعتُ القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف ، وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدها مع أحدٍ غيره ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾**[التوبة: ١٢٨] **حتى خاتمة براءة، فكانت الصُّحُفُ عند أبي بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عُمَرَ حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر ﷺ**"[٦] .

فمن خلال تدبرنا وتحليلنا لهذا الأثر نرى كثيرا من أركان التحقيق ظاهرة هنا وبادية للعيان فمنها:

١– اختيار الكفء الأمين (إنَّك رجلٌ شابٌّ عاقلٌ لا نتهمُكَ). فالأمانة أحد شروط المحقق.

٢– اختيار المتخصص في الكتابة، والتخصص وإتقان العلم المراد تحقيقه أحد شروط التحقيق، نأخذ ذلك من قوله: "**وقد كنتَ تكتب الوحي لرسول الله ﷺ**" يقول الذهبي معلّلا اختيار زيد ﷺ لهذه المهمة: " وَلأَنَّ زَيْداً كَانَ يَكْتُبُ الوَحْيَ لِرَسُوْلِ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَهُوَ إِمَامٌ فِي الرَّسْمِ..."[٧]. وجاء عن عليّ بنِ أبي طالبٍ –في قصة جمع القرآن زمن عثمان– أنه قال: فقيل: أيُّ الناس أفصح؟ وأي الناس أقرأُ؟ قالوا: أفصح

---

[٤] تحقيق التراث بين القديم والحديث الصادق الغرياني ١٥

[٥] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج٥/ ص١٤٢، وقال في: مجمع الزوائد ج٨/ص ٢٥٧:" رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ وَرِجَالُ أَحَدِهِمَا ثِقَاتٌ".

[٦] أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم ٤٧٠١، ج٦/ص٩٨؛ وانظر: فتح الباري ج٩/٩–١٣ .

[٧] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١/ ص٤٨٨.

الناس سعيد بن العاص، وأقرؤهم زيد بن ثابت. فقال عثمان: ليكتبْ أحدهُما ويُملي الآخر، ففعلا، وُجمِع الناسُ على مصحفٍ"[٨]؛ وفي المصاحف لابن أبي داود: " .... قَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْصَحُ؟ قَالُوا: سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَكْتَبُ؟ قَالُوا: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: فَلْيَكْتُبْ زَيْدٌ وَلْيُمْلِ سَعِيدٌ قَالَ: وَكَتَبَ مَصَاحِفَ فَقَسَّمَهَا فِي الْأَمْصَارِ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ " [٩]

٣- جمع النسخ المكتوبة بين يدي النبي ﷺ (فتتبع القرآن فاجمعه... فتتبعتُ القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف ، وصدور الرجال).

٤- معارضة النسخ مع بعضها، ومع المحفوظ في الصدور.

٥- اعتماد النسخة الأصلية للمكتوب؛ فأعلى النسخ في علم التحقيق هي التي كتبها المؤلّف أو أملاها أو قرئت عليه؛ وقد توفّر ذلك في عمل الصحابة ﷺ في اشتراطهم كونها كتبت بين يدي النبي ﷺ؛ كما يدلّ عليه ما أخرجه ابن أبي داود عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : قال عمر : "من كان تلقّى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان"[١٠] ، ويؤكد هذا ما قاله أبو بكر الصديق لعمرَ وزيدٍ ﷺ : "اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه"[١١].

٦- اشتراطهم كون القرآن على وفق العرضة الأخيرة، لإثبات القرآن المحكم دون منسوخ التلاوة؛ وهذا يتقاطع كثيرا مع مصطلح (الإبرازة الأخيرة) - وإن كنّا نتحفّظ على استعمال هذا الاصطلاح في خصوص القرآن- قال أبو شامة رحمه الله: "قال أبو عبد الرحمن السلمي: قرأ زيد بن ثابت على رسول الله ﷺ في العام الذي توفّاه الله فيه مرتين، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت، لأنه كتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وشهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان

---

[٨] أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص٢٠٦، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ج٨/ص٦٣٤.

[٩] أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص٢٠٩؛ وقال محققه إسناده صحيح.

[١٠] أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف، ص ٢٢٤، ضمن أثر طويل، وذكر محقق الكتاب أن في إسناده انقطاع، وبيّنَ أن في متنه نكارة من جهة كونه جعل الجمع في عهد عمر ﷺ، والصواب أن الجمع إما في عهد أبي بكر ثم عهد عثمان، لكن جملة اشتراط الشهيدين يشهد له الأثر الذي بعده.

[١١] أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص٦، وقال عنه ابن حجر: رجاله ثقات مع انقطاعه. فتح الباري ج٩/ص١٢.

كَتْب المصاحف، ﷺ أجمعين[١٢]، وقال الذهبي:"وأما زيد فكان أحدث القوم بالعرضة الأخيرة التي عرضها النبي -ﷺ- عام توفي على جبريل"[١٣].

٧- ومنها اعتمادهم على المقابلة بين النسخة الفرع والنسخِ الأصل؛ ففي جمع عثمان ﷺ أحضرت صحف أبي بكر ﷺ ونسخت؛ ثم قوبلت على أصلها مما كتب بين يدي النبي ﷺ زيادة في التوثيق ومبالغة في التحقيق؛ فقد طلب من الناس إحضار ما كتبوا من القرآن من إملاء النبي ﷺ؛ فعن مصعب بن سعد قال: قام عثمان ﷺ فخطب الناس فقال: ... فأَعْزِم على كل رجل منكم ما كان معه من القرآن شيءٌ لَمَا جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثرةً، ثم دخل عثمان، فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم: لَسَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ، وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم)[١٤]؛ وهذا ليكتب من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، وزيادة في التوثيق مع أنّ الصحف البكرية كانت كافية.

٨- ومنها المعارضة بعد كتابته فقد روي عن زيد بن ثابت أنه راجعه ثلاث مرات[١٥]

٩- ومنها حفاظهم على النص وعدم التصرف فيه بمجرد ما تمليه الأفهام والأذهان؛ وهذا لبّ علم التحقيق الذي هو إثبات النص كما تركه صاحبه؛ وهذه حقيقة متواترة في عمل الصحابة يصوّرها لنا ما أخرج البخاري أن ابن الزبير (أحد أعضاء اللجنة) قال: قلت لعثمان بن عفان ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** ﴾[البقرة: ٢٣٤] قال: قد نسختها الأخرى، قلتُ: فلِمَ تَكْتُبُها؟ أَوَ تَدَعُها؟ قال: يابن أخي لا أغيّر شيئاً من مكانه"[١٦].

مظاهر العناية بالتحقيق في العصور التالية (بعد تدوين العلوم)

وضع علماء المسلمين قواعد وضوابط تصبّ في علم التحقيق؛ قواعدِهِ الأصليةِ أو التكميليةِ؛ لحاجتهم لذلك في رواية العلوم والكتب؛ سواء التعرّف على الخطوطِ وكيفية قراءتها وضبطها، واختراع كثير من الرموز، وطرق إثبات نسبة الكتب، والتحقق منها؛ انتهاء بوضع الفهارس؛ ثم إن هذه المبادئ استعملوها في كتبهم؛ وكثيرٌ منها نصوا عليه في شكل قواعد وقوانين قرّروها.

---

[١٢] المرشد الوجيز، أبو شامة المقدسيّ، ص٩٦.

[١٣] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١/ ص٤٨٨.

[١٤] أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص٢٠٩، وصحح إسناده محقق الكتاب.

[١٥] أخرجه الطبري في تفسيره، ج١/ ص٦١؛ وقد بين الشايخ أحمد شاكر أن في إسناده ضعفا وفي متنه إدراجا، حيث جمع بين قصة أبي بكر وقصة جمع عثمان؛ وذكر ذلك أيضا الحافظ ابن حجر في فتح الباري،، ج٩/ ص١٢.

[١٦] أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب (والذين يتوفون منكم)، رقم ٤٢٥٦، ج٥/ص١٦٣.

ولذا فإنّ أسس التحقيق عند علماء المسلمين شملت الجانبين: النظري والتطبيقي معا.

فأما التطبيقي فيؤخذ باستقراء مصنفاتهم في شتى الفنون؛ وأما الجهة النظرية فأكثر ما نجدها في صنفين من الكتب هما: كتب مصطلح الحديث؛ وكتب أدب الطلب؛ وقد تخرج عن هذا إلى كتب: أدب الكتّاب وصناعة الإنشاء وغيرها.

فمن كتب مصطلح الحديث[١٧]:

- المحدث الفاصل لأبي مُحَمَّد الحسن ابن خلاد الرامهرمزي (المتوفى: ٣٦٠هـ)
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر الخطيب البغدادي، (المتوفى: ٤٦٣ هـ)
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (المتوفى: ٥٤٤هـ)
- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)،لابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ).
- ما قام على مقدمة ابن الصلاح من شروح وأنظام واستدراكات وحواشي وتعقبات وغير ذلك.

ومن كتب أدب الطلب:

- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لابن جماعة (المتوفى ٧٣٣هـ)
- المعيد في أدب المفيد والمستفيد، للعلموي (المتوفى: ٩٨١هـ)

وما في هذه الكتب منه ما يندرج في فنّ قواعد التحقيق ومكملاته، ومنه ما هو في الأمور المساعدة على التحقيق؛ وبعد تتبع العلماء والباحثين المعاصرين لهذه الكتب وغيرها مقارنة بمبادئ علم التحقيق، نخرج بمظاهر كثيرةٍ، تشكّل معالم بارزة من علم التحقيق بخطواته وعملياته، نلخصها فيما يلي:

– أولا: تصحيح نسبة النصوص والكتب

برّز المسلمون في ذلك؛ وظهوره بصفة واضحة عند المحدثين، الذين كانت لهم عناية بنقد النصوص؛ من حيث إسنادها، ومن حيث متونها؛ ومن أمثلة ذلك قصة الخطيب البغدادي مع الكتاب المزوّر من بعض اليهود قال الذهبي:" وأظهر بعض اليهود كتابا ادّعى أنه كتاب رسول الله – ﷺ – بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، وذكروا أن خط علي – رضي الله عنه – فيه؛ وحمل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، فعرضه على

---

[١٧] انظر في هذا المبحث المقال الماتع الذي كتبه الدكتور حاتم باي المحاضر بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة بعنوان: "استثمار قواعد علوم الحديث في علم تحقيق النصوص" مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مج ١٤، ع ٣، ص٢٢١٦-٢٢٦٦. ١٤٤٢/٢٠٢١.

الخطيب، فتأمله وقال: هذا مزور، قيل: من أين قلت؟ قال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح، وفتحت خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين. فاستحسن ذلك منه"[١٨].

ومن ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي في ترجمة المقرئ أبي العلاء الواسطي مُحَمَّد بن علي بن أحمد؛ قال:" وَحَدَّثَنِي أبو الفضل عبيد الله بن أحمد بن علي الصيرفي، قَالَ: كان عبد السلام البصري قد قرأ على أبي علي الفارسي معاني القرآن عن أبي إسحاق الزجاج، ووقعت إليَّ النسخة فلم أجد لأبي العلاء فيها سماعًا إلا في المجلس الأول، فذُكر ذلك لأبي العلاء فقال: أنا قرأت الكتاب كلّه على أبي عليٍّ من نسخة أخرى.

قَالَ أبو الفضل: ولم يُقْرَأْ كتابُ المعاني على أبي عليٍّ الفارسي غيرَ دفعةٍ واحدةٍ، وسمعه الناس منه مع عبد السلام البصريّ؛ ورأيتُ لأبي العلاء أصولا عُتُقًا سماعه فيها صحيحٌ وأصولا مضطربةً..." [١٩].

فهنا رُدّ ادّعاء أبي العلاء الواسطي سماعَه لمعاني القرآن من أبي علي الفارسي بناء على أنه لم يسَمِّعْهُ إلا مرة واحدة؛ فكيف يدّعي أنه قرأه عليه من نسخَة أخرى!! فهذا مما يبطل دعواه.

– ثانيا: المقابلة و المعارضة

ويمكن أن نرى قيمة المعارضة من جهتين اثنتين:

- ✓ جهة التنظير والنص على ضرورتها وأهميتها عند علماء المسلمين.
- ✓ جهة العمل بها في كتب المسلمين، سواء في شروحات العلماء وكتبهم أو في أعمال النسّاخ والوراقين.

فمن جهة التنظير نص على ضرورتها ووجوبها كثير منهم نكتفي هنا بنقلين اثنين:

يقول القاضي عياض رحمه الله:" وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيّنة، لا بد منها، ولا يحلّ للمسلم التقيِّ الروايةُ ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخةٍ تَحَقَّقَ وَوَثِق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك ... وأما على مذهب من منع ذلك من أهل التحقيق فلا يصح مقابلته مع أحد غير نفسه ولا يقلد سواه ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، كما لا يصح ذلك عنده في السماع فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا؛ حتى يكونَ على ثقة ويقين من معارضتها به، ومطابقتها له؛ ولا ينخدعَ في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة؛

---

[١٨] سير أعلام النبلاء، الذهبي ، ج١٨/ ص٢٨٠.

[١٩] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٤/ ص١٦٢.

نعم ولا على نسخ نفسِه بيده ما لم يقابلْ ويصححْ؛ فإنّ الفكرَ يذهب والقلبَ يسهو والنظرَ يزيغ والقلمَ يطغى"[٢٠]

ويقول السخاوي: "وحكم المقابلة الوجوبُ: كما صرح به الخطيبُ وقال: إنه شرط في صحة الرواية، وكذا قال عياض: إنه متعين لا بد منه، وهو مقتضى قول ابن الصلاح: إنه لا غنى لمجلس الإملاء عن العرض... وعن يحيى بن أبي كثير قال: "مَثَل الذي يكتُب ولا يُعارِض مَثَل الذي يقضي حاجَتَه ولا يستنجي بالماء."[٢١].

فهذه النصوص كافية في توضيح أهمية المقابلة ووجوبها وتعيّنها.

وأما الجهة العمليّة عند علماء المسلمين فنجدها ماثلة في شروحاتهم وكتبهم؛ فكثيرا ما ينصُّون على اختلاف النسخ وتصحيحها؛ أو بيان قيمتها من حيث الصحةُ؛ ومن أمثلة ذلك:

قولُ البقاعيّ في تفسيره: "كذا رأيت في نسخة معتمدة مقابلة من تهذيب السيرة لابن هشام، وكذا في مختصرها للإمام جمال الدين مُحَمَّد بن المكرم الأنصاري عدد رسله وأسمائهم"[٢٢]

وكذلك فعل الشهاب الخفاجيّ في شرحه لتفسير البيضاوي إذ يعتمد على تعدد النسخ ويقابل بينها في مواضع كثيرة، منها قوله:"كذا في أصحّ النسخ هنا، والإيقاع (إفعالٌ) من الوقوع، وضميرُ (عنهم) للذين يدعون، ولا إشكال على هذه النسخة، وفي نسخة أخرى (إنفاع الغير ودفع الضر عنه) واعترض عليه بأن لفظ الإنفاع من النفع لم يذكر في كتب اللغة، ولم يسمع من العرب، وقد استعمله المصنّف رحمه الله في غير هذا المحل كسورة الجنّ وهو خطأ؛ وفي أخرى (إنفاع الغير، ودفع الضرّ عنهم) بضمير الجمع باعتبار معنى الغير ولا بُعد فيه كما قيل؛ وقيل إن هاتين النسختين من تصحيف الكتاب"[٢٣].

ففي هذا النص مقابلة بين ثلاث نسخٍ، وبيان لمراتبها وتقويم لها ومحاكمتها لقوانين اللغة.

وأما من جانب عمل النسّاخ والورّاقين المسلمين فنرى ظاهرة المقابلَة والعرْض بارزة في المخطوطات الموجودة اليوم؛ إذ هي عنوان التوثيق والتحقيق؛ ونجدهم ينصون على المقابلة على نسخة المؤلف أو نسخة قريبة منه أو على أصل صحيح موثوق.

- ولنضرب لذلك أمثلة من واقع فهارس المخطوطات:

---

[٢٠] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص: ١٥٨- ١٦٠.

[٢١] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، ج٣/ ص٧٧.

[٢٢] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، ج٧/ ص٤٧، ٤٨.

[٢٣] حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي، الشهاب الخفاجي، ج٥/ ص٢٣٠.

- الإكليل في استنباط التنزيل المؤلف: الجلال السيوطي (ت٩١١ هـ) / تاريخ النسخ: ١٠٩٧ هـ الناسخ: أحمد الواعظ... الملاحظات: نسخة مقابلة على نسخة بخطّ المؤلف"[٢٤].
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل المؤلف:: محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) ؛ رقم المادة: ٢٤٧٠١٤ الخط: نسخ، عدد الأوراق: ٣٢٨ ق عدد الأسطر: ٢١ الجزء: ٦،٧ تاريخ النسخ: ٦٦١ هـ الناسخ: إسماعيل بن موسى الرومي... الملاحظات: نسخة مقابلة على نسخة المؤلف"[٢٥].
- تفسير الجلالين المؤلف: الجلال السيوطي(ت٩١١ هـ) . الملاحظات: كتب على الهامش الأيمن للورقة رقم ٢٦٦ أ عبارة: كتبت هذه النسخة وقوبلت على نسخة مقابَلَة على نسخة مكتوبٍ على آخر كلِّ كراسةٍ منها بخطِّ مؤلِّفِها "بلغ؛ الشيخ شرف الدين يحيى البكري، سماعَ قراءةٍ عليَّ؛ كَتَبَه مُلخِّصُه مُحَمَّد المحلّي"[٢٦].
- روضة الطرائف في رسم المصاحف المؤلف:: إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ). رقم المادة: ٢٤٥٦٩٨ الخط: نسخ. عدد الأوراق: ٩ ق عدد الأسطر: ١٧ الجزء: تاريخ النسخ: الخميس ٢٤ جمادى الآخرة ٨٩٦ هـ الناسخ: مُحَمَّد بن عبد الكريم الخليلي... الملاحظات: نسخة مقابلة على نسخة الناظم"[٢٧].
- المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري، المؤلف: يحيى الشاوي النايلي الجزائري (ت ١٠٩٦ هـ... عدد الأوراق: ٣١٦، عدد الأسطر: ٢٧، القياس: ٢١ × ١٥.٥، عدد المجلدات: ١، الملاحظات: قوبلت على نسخة المؤلف[٢٨].

ويمكن تتبع ذلك أيضا في الكتب المحقّقة؛ فإنك تجد في كثير من مقدِّمات المحققين، تتبعًا وتقييما للنسخ من جهة مقابلتها ومعارضتها؛ ومن أمثلته– وهي كثيرة– ما ذكره محقّق (الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة) ففيه:"وقد قوبلت النّسخة على الأصل المنتسخ منه، فظهرت آثار المقابلة على

---

[٢٤] فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد، ج١/ ص٣٥.

[٢٥] فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد، ص١/ ص٢٢٦

[٢٦] فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد، ج٢/ ص١٠٥.

[٢٧] فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد، ج٣/ ص٤.

[٢٨] فهرس مخطوطات الأزهر الشريف، ج١/ ص٢٧٥، أرقام الحفظ: (٥٩٣ علوم قرآن) ٢٦٦٤١ الرافعي.

حواشيها، وقرئت على شيخ القرَّاء بالبلاد المصرية الإمام العلامة كمال الدّين عليّ بن شجاع بن سالم الهاشمي العباسي الضّرير (٥٧٢ – ٦٦١ هـ) في جمادى الآخرة سنة ٦٥٨ هـ"[٢٩]

ومنها ما ذكره الدكتور بشار عوّاد معروف في مقدمة تحقيق المسند، حين وصف نسخة المكتبة القادرية قائلا:"وهذه النسخة متقنة؛ يَنْدُرُ وقوعُ الخطأ فيها ... وهي نسخة مقابلةٌ على نسخٍ صحيحة، بعضُها قديم قد تداولها أهلُ العلم كابنِ عساكر وغيره من أئمة الحديث"[٣٠].

ومنها أيضا تقييمه لنسخة المسند في دار الكتب المصرية، إذ يقول عنها: "وهي نسخةٌ نفيسة متقنة، قُوبِلَتْ على عِدَّةِ نُسَخٍ خطية أكثرُها قديم، منها نسخةُ الحافظ ابنِ عساكر، وهذه النسخة هي نسخةُ العلامة الشيخ عبد الله بن سالم البصري المكي المتوفى سنة (١١٣٤ هـ)، وقد حُليت الهوامش بتعليقات نفيسة تتضمن تصحيحَ بعضِ ما وقع من الخطأ عند النسخ، وإثباتَ فروق النسخ"[٣١].

ففي هذه النصوص نرى: المقابلة، وتقييم النسخ، وإثبات الفروق، وتصحيح الأوهام؛ وهي كلها من أصول علم التحقيق اليوم.

– ثالثا: اتخاذ أصل للمقابلة وتقييد ما في النسخ الأخرى على الهوامش

كما بيَّنه القاضي عياض وغيره[٣٢]؛ قال رحمه الله تحت عنوان " بَابُ ضَبْطِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ وَالْعَمَلِ فِي ذَلِكَ:" هَذَا مِمَّا يُضْطَرُ إِلَى إِتْقَانِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَتَمْيِيزِهِ وَإِلَّا تَسَوَّدَتِ الصُّحُفُ وَاخْتَلَطَتِ الرِّوَايَات وَلَمْ يَحِلَّ صَاحِبُهَا بِطَائِلٍ وَأَوْلَى ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْأَمُّ عَلَى رِوَايَةٍ مُخْتَصَّةٍ ثُمَّ مَا كَانَتْ من زِيَادَة الْأُخْرَى أُلْحِقَتْ أَوْ مِنْ نَقْصٍ أُعْلِمَ عَلَيْهَا أَوْ مِنْ خِلَافٍ خُرِّج فِي الْحَوَاشِي وأُعلِم عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِعَلَامَةِ صَاحِبِهِ مِنَ اسْمِهِ أَوْ حَرْفٍ مِنْهُ لِلِاخْتِصَارِ، لَا سِيَّمَا مَعَ كَثْرَةِ الْخِلَافِ وَالْعَلَامَاتِ؛ وَإِنِ اقْتَصَرَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ الْمُلْحَقَةُ بِالْحُمْرَةِ فَقَدْ عَمِلَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشْيَاخِ وَأَهْلُ الضَّبْطِ كَأَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ وأبى الْحَسَنِ الْقَابِسِيِّ وَغَيْرِهِمَا، فَمَا أُثْبِتَ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ كَتَبْتُهُ بِالْحُمْرَةِ، وَمَا نَقَصَ مِنْهُمَا مِمَّا ثَبَتَ لِلْأُخْرَى حُوِّقَ بِهَا عَلَيْهِ[٣٣]؛ وَقَدْ يَقْتَصِرُ بَعْضُ الْمَشَايِخِ عَلَى مُجَرَّدِ التَّخْرِيجِ وَالتَّحْوِيقِ وَالشَّقِّ لِإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ وَيَكِلُ الْأَمْرَ إِلَى ذِكْرِهِ وَمَا عَقَدَهُ مَعَ نَفْسِهِ ... وَلَا يُغْفِلُ الْمُهْتَبِلُ بِهَذَا عِنْدَ كَثْرَةِ الْعَلَامَاتِ وَاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ تَقْيِيدَ ذَلِكَ أَوَّلَ دَفْتَرِهِ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ جُزْئِهِ أَوْ آخِرِهِ، وَالتَّعْرِيفَ بِكُلِّ عَلَامَةٍ لِمَنْ

---

[٢٩] الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن بن علي الأهوازي، مقدمة المحقق، ص٥٦.

[٣٠] مسند الإمام أحمد، مقدمة المحقق ج١/ ص١٠٤.

[٣١] مسند الإمام أحمد، مقدمة المحقق ج١/ ص ١١٠.

[٣٢] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص ١٨٩.

[٣٣] أي تجعل بين قوسين هكذا (....)

هَذِهِ ... وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي إِتْقَانِ هَذَا الْبَابِ اخْتِلَافًا يَتَبَايَنُ، وَلِأَهْلِ الْأَنْدَلُسِ فِيهِ يَدٌ لَيْسَتْ لِغَيْرِهِمْ؛ وَكَانَ إِمَامُ وَقْتِنَا فِي بِلَادِنَا فِي هَذَا الشَّأْنِ الْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَتْقَنِ النَّاسِ بِالْكُتُبِ، وَأَضْبَطِهِمْ لَهَا وَأَقْوَمِهِمْ لِحُرُوفِهَا..."[٣٣].

ففي هذا النصّ بيان لكيفيّة إثبات الفروق بين النّسخ وكيفية تمييزها إمّا أسماءها أو بترميزها أو باستخدام الألوان.

– رابعا: إثبات التفاضل بين النسخ

ويظهر ذلك في شيئين:

١) العناية بقرب النسخة من المؤلف؛ ويكون هذا من باب طلب علوّ الإسناد فإنه كلّما قلّت الوسائط قلّ احتمال الخطأ والوهم؛ وكلما زادت الوسائط زاد احتمال الخطأ؛ قال الحافظ ابن كثير رحمه الله:" ثم إن علو الإسناد أبعد من الخطأ والعلّة من نزوله"[٣٤]؛ ولذلك تراهم إذا ما أرادوا التوثيق فيما شكوا فيه أحالوا إلى النسخ العتيقة لأنها بالضرورة أقرب للمؤلف؛ وقد استعمل هذا كثيرا[٣٥] .

٢) تفضيل النسخة التي اعتنى بها العلماء – نَسْخًا ومُقابَلةً وسَمَاعًا– على غيرها وله أمثلة منها:

نسخة الحافظ اليونينيُّ (ت٧٠١هـ) من صحيح البخاري؛ إذ صارت أحسن النسخ وأتقها لهذا السبب، يقول الذهبيُّ:" استنسخ (صحيح البخاري) وحرّره، حدثني أنّه قابله في سنة واحدة وأَسْمَعَهُ إحدى عشرة مرّة، وقد ضبط رواية الجامع الصحيح، وقابل أصلَه الموقوفَ بمدرسة آقْبُغَا آص بسويقة العزيّ خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذرٍّ الهرويّ، وبأصل مسموع على الأصيليّ، وبأصل الحافظ مؤرخِ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصل مسموع عن أبي الوقت، وذلك بحضرة الإمام اللغوي النحوي ... ابن مالك الطِّائيّ الجيّانيّ الشّافعيّ (ت٦٧٢هـ)، صاحب الألفية في النحو، وقد حرَّر الإمامُ اليونينيُّ نسخته أحسنَ تحرير، وكان ابن مالك حَضَر المقابلَةَ، وكان إذا مرَّ بلفظ يتراءى له أنه مخالِف لقوانين العربية، قال لليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابنُ مالكٍ في توجيهها حسب إمكانه"[٣٦].

---

[٣٤] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، ص١٦١.

[٣٥] انظر أمثلة للرجوع إلى النسخ العتيقة في: تاريخ دمشق، ابن عساكر ج٢٣/ ص٨٦)، ج٢٤/ص ١٤٢، ج٢٨/ ص٧٩، ج٣٧/ ص٥٤، ج٥٣/ ص٧٧، ج٥٨/ ص٦٥، ج٦٣/ ص١٣٥؛ لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ج٣/ ص١٠١،٦٤، ٢٠٠، ج٤/ ص٣٩٧، ج٦/ ص٨٢.

[٣٦] روايات ونسخ الجامع الصحيح، مُحَمَّد بن عبد الكريم بن عبيد، ص٢٨.

ومنها نسخة الحافظ أبي علي الصدفي (ت ٥١٤هـ) قال الحافظ مُحَمَّد بن عبد السلام الناصريّ الدرعي (ت ١٣٣٩هـ):" وقد عثرت على أصلِ شيخِه الحافظ الصدفيّ الذي طاف به في البلاد بخطِّه بطرابلس، في جلد واحد مدموج لا نقط به أصلاً على عادة الصدفي وبعضِ الكُتَّابِ؛ إلا أن بالهامش منه كثرةُ اختلافِ الروايات والرمزِ إليها، وفي آخرها سماع القاضي عياض وغيرِه من الشيخ بخطه، وفي أوّله كتابة بخطِّ ابنِ جماعة، والحافِظِ الدمياطي، وابنِ العطّار، والسخاويّ قائلاً: "هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلانيُّ وبنى عليه شرحه الفتحَ، واعتمد عليه، لأنُّه طِيفَ به في مشارق الأرض ومغاربها: الحرمين، ومصرَ، والشامِ والعراقِ، والمغربِ"[٣٧]

– خامسا: اعتبارهم وانتباههم لمسألة تعدّد إبرازات الكتاب

ويظهر هذا في أنهم يعدّون أصحّ النسخ آخرَها سماعا؛ مثلَ نسخة الفِرَبْرِيّ عن البخاري التي كانت لها مزية عن غيرها لأنه آخر من رواه عنه؛ وكذا رواية يحيى الليثيّ للموطّأ.

– سادسا: استعمالهم للرموز

وهذه ظاهرة في شتى كتب العلوم الإسلامية في كتب الحديث والفقه والتفسير وغيرها، وتختلف هذه الرموز بين فن وآخر ومذهب وآخر وزمن وآخر؛ لأنها اصطلاحات خاصة و لا مشاحة في الاصطلاح.

وتشمل هذه الرموز أسماء كتب أو علماء أو رموزا اصطلاحية خاصة؛ وغالبهم يشرح رموزه المستعملة ومقاصده بها في مقدمة كتابته، أو يجعلها ملحقة بكتابه؛ ثم هذه المرموز قد تكون حروفا وقد تكون اسما أو جزءا من اسم وهكذا.

فمن الرموز عند المحدثين: رمز تحويل الإسناد "ح"، رمز: (ثنا، نا، أنا) لصيغ التحديث. رمز (خ) للبخاري، (م) لمسلم د) لأبي داوود .....الخ.

---

[٣٧] بتصرف من روايات ونسخ الجامع الصحيح، مُحَمَّد بن عبد الكريم بن عبيد، ص٤٥، وقد وصف نسخة الصدفي الفقيه أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد الفاسي في رحلته الحجازية فقال: وقفت بمحروسة طرابلس على ((نسخة)) من البخاري في سفْر واحد ست عشرة كراسة ... قال الكتاني: وقد انقطع خبر هذه ((النسخة)) من عام ١٢١١هـ، ولم أر لها ذاكراً، ولا ناعتاً من الرحالين، والبحاثين، ثم ذكر أنها موجودة لدى صديقه أحمد بن مُحَمَّد الشريف السنوسي في الكتب التي بجغبوب، ثم آلت إلى ملك ليبيا مُحَمَّد إدريس المهدي السنوسي عام ١٣٨٨هـ، وقد نشر الشيخ الطاهر بن عاشور بحثاً مركزاً مفصلاً عن هذا الأصل، الذي ظل بيده عن طريق الإعارة أكثر من عشر سنوات، ومنه استمدّ وكتب بحثه الرّائع عن ((أصل أبي علي الصدفي))؛ وتوجد بالمغرب نسخة مقابلة على أصل الصدفي بالخزانة الملكية تحت رقم ٥٠٥٣ في مجلد ضخم، وقد نص على أنه وقعت معارضة النسخة ومقابلتها مع أصل الصدفي، المأخوذ عن نسخة الباجي".

ومن الرموز عند فقهاء المالكية: (بْن) مُحَمَّدٍ الْبُنَانِيّ (طفى) الشَّيْخِ مُصْطَفَى الرَّمَاصِيّ (ح) للشيخ مُحَمَّدٍ الْحَطَّابِ. (شَيْخُنَا) أَبُو الْحَسَنِ الصَّعِيدِيُّ الْعَدَوِيُّ (عبق) الشَّيْخُ عَبْدُ الْبَاقِي الزَّرْقَانِيُّ (شب) الشَّيْخُ إبْرَاهِيمُ الشَّبْرَخِيتِيُّ (خش) الشيخ مُحَمَّدٌ الْخَرَشِيُّ (مج) فَالْمُرَادُ بِهِ مَجْمُوعُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدٌ الْأَمِيرُ[٣٨] .

ومنه أيضا ترميز النسخ كما مرّ في نصّ القاضي عياض.

– سابعا اعتناؤهم بالهوامش والضبط والتخريج.

فكثير من كتب الشروح والحواشي يقوم مقام الهامش في فنّ التحقيق اليوم؛ مثل شرح الخفاجي على الشفاء للقاضي عياض؛ ومثله حاشيته على تفسير البيضاوي؛ فتراه يقارن بين النسخ ويوجّه ويرجّح ويجمع؛ ومثله حواشي أبي الحسن السندي (ت ١١٣٨ هـ) على كتب الستة.

كما يظهر أيضا في كتب الفنون المختلفة؛ ومن أمثلة ذلك قول الإمام ابن عبد البر":هَكَذَا وَجَدْتُهُ فِي نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ مِنَ المبسوط عن أبي ثابت عن بن نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ وَإِنَّمَا هُوَ مَحْفُوظٌ لِابْنِ نافع".(٣٩)

وفي النشر للإمام ابن الجزري قال:"وَوَهِمَ ابْنُ مُؤْمِنٍ فِي الْكَنْزِ فَذَكَرَ الْخِلَافَ عَنْ هِشَامٍ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ وَتَرَكَ {لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا}، وَهُوَ سَهْوٌ قَلَّمَ رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةٍ مُصَحَّحَةٍ بِخَطِّهِ – وَاللَّهُ أَعْلَمُ –".(٤٠)

ومنه ما ذكره السيوطي قال:"وَأخرج ابْن جرير عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: هِيَ اللوز قلت: كَذَا فِي النُّسْخَة وَهِي قديمَة وَعِنْدِي أَنَّهَا تصحفت من الْكَرم"(٤١)

– ثامنا: وضع مقدمة التحقيق

ويظهر ذلك جليّا في مقدمة شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر والتي سماها (هدي الساري)، حيث شملت غالب ما ينبغي للمحقِّق في قسم الدراسة، من تعريف بصاحب الكتاب ودراسة منهجه وغير ذلك؛ وهذا نموذج لما قرره فيها:

قال رحمه الله :"وأقدم بَين يَدي ذَلِك كُله مُقَدّمَة ... فِي **عشرَة فُصُول: الأول** فِي بَيَان السَّبَب الْبَاعِث لَهُ على تصنيف هَذَا الْكتاب **الثَّانِي** فِي بَيَان مَوْضُوعه ... وَالْكَلَام على تَحْقِيق شُرُوطه وَتَقْرِير كَونه من أصح الْكتب المصنفة فِي الحَدِيث النَّبَوِيّ ويلتحق بِهِ الْكَلَام على تراجمه البديعة ... **الثَّالِث** فِي بَيَان الْحِكْمَة فِي

---

[٣٨] الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، الشيخ الدردير، ج١/ص ٢، وانظر بحثا موسعا في مصطلحات الفقهاء: اصطلاحات المذاهب الفقهية في مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز، تأليف: مريم مُحَمَّد صالح الظفيري.

(٣٩)الاستذكار، ابن عبد البر، ص١/ ج٤٥٥.

(٤٠) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج٢/ ص٢٤٣.

(٤١)الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، ج١/ ص١٢٩.

تقطيعه لْلحَدِيث واختصاره وَفَائِدَة اعادته لْلحَدِيث وتكراره **الرَّابِع** فِي بَيَان السَّبَب فِي إيرَاده الْأَحَادِيث الْمُعَلقَة والْآثَار الْمَوْقُوفَة ... **الْخَامِس** فِي ضبط الْغَرِيب الْوَاقِع فِي متونه **السَّادِس** فِي ضبط الْأَسْمَاء المشكلة الَّتِي فِيهِ وَكَذَا الكنى والأنساب ... **السَّابِع** فِي تَعْرِيف شُيُوخه الَّذين أهمل نسبهم ... **الثَّامِن** فِي سِيَاق الْأَحَادِيث الَّتِي انتقدها عَلَيْهِ حَافظ عصره أَبُو الْحسن الدَّارَقُطْنِيّ وَغَيره ... **التَّاسِع** فِي سِيَاق أَسمَاء جَمِيع من طعن فِيهِ من رِجَاله ... **الْعَاشِر** فِي سِيَاق فهرسة كِتَابه الْمَذْكُور بَابا بَابا وعدة مَا فِي كل بَاب من الحَدِيث ... ثمَّ اردفته بسياق أَسمَاء الصَّحَابَة الَّذين اشْتَمَل عَلَيْهِم كِتَابه ... **ثمَّ ختمت هَذِه الْمُقدمَة بترجمة** كاشفة عَن خَصَائِصه ومناقبه جَامِعَة لمآثره ومناقبه ..." (٤٢).

–تاسعا: اختراعهم لعلامات الضبط وعنايتهم بها

وهي على نوعين:

١) ما تعلق بنطق الحروف وهي: علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على حركة مخصوصة أو سكون أو مد أو تنوين أو شد أو نحو ذلك(٤٣)؛ وقد أبدع في ذلك علماءُ الضبط فيما كتبوا في ضبط المصاحف مثل كتاب: نقط المصاحف للداني، والطراز في شرح ضبط الخراز للحافظ التنسي التلمساني، وغيرهم ممن اعتنى بصناعة الخطّ العربيّ.

٢) علامات خاصة لعلاج الأخطاء والسهو والغلط وغيرها؛ وهي كثيرة كالتضبيب الذي يدل على استغلاق الفهم؛ وكعلامة التصحيح التي تدلّ على صحة الكلام مع كونه غريبا لأول وهلة، وكعلامة اللَّحق؛ وعلامة الدائرة المنقوطة للدلالة على المقابلة؛ وغير ذلك كثير(٤٤).

– عاشرا: رعايتهم لقاعدة الحفاظ على النصّ وعدم التصرّف فيه

وهي من لب علم التحقيق بل هي لبُّه؛ إذ التحقيق "إثبات النص كما تركه مؤلفه، أو أقرب ما يكون من ذلك"؛ فعلماء المسلمين بينوا أنه لا يجوز التصرف في نصٍّ ما مهما كان المبرّر؛ بل الواجب كتابته كما روي مع التنبيه في الحاشية على الخطأ؛ وفي هذا يقول القاضي عياض رحمه الله مؤكدا على هذا الأمر، وناعيا لمن أطلق لنفسه العنان في تصحيح النسخ بمجرد الظن والاجتهاد:" الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقلُ الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في

---

(٤٢)فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج١/ ص٣، ٤.

(٤٣)رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان مُحَمَّد إسماعيل، ص٨٧.

(٤٤)وسيأتي تعريفها وتصويرها في المحاضرات القادمة.

الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب؛ لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفى حواشي الكتب؛ ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم؛ ومنهم من يجسر على الإصلاح ... وحماية باب الإصلاح والتغير أولى لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين؛ فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبّه عليه ويذكر وجه صوابه إمّا من جهة العربيّة أو النقل"[٤٥].

– الحادي عشر: وضع الفهارس للكتب والمصنفات

وقد اهتم المسلمون بالفهرسة مبكرا جدا[٤٦] وذلك على طريقتين بارزتين:

أن يضعوا مصنفاتهم ابتداء على طريقة مرتبة مفهرسة ونظير ذلك عمل الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي صنع كتابه العين مبنيا على الحروف وتقاليبها مرتبة على مخارجها، ثم تابعه على ذلك مؤلفوا المعاجم اللغوية مع شيء من التعديلات[٤٧]؛ ومثل ذلك كتب الأعلام والتراجم فهي مرتبة على حروف المعجم[٤٨] ومثل ذلك كتب الفقهاء والجوامع الحديثية المرتبة على الأبواب الفقهية؛ فهذا كله نوع من الفهرسة.

النوع الثاني: أن يعمد إلى كتاب فيفهرسه؛ فنجد مثلا كتب الأطراف[٤٩] وهي كثيرة منها كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام المزي(ت٧٤٢هـ) فهو فهرسة لكتب الحديث الستة[٥٠]، بل بعض المؤلفين يفهرس كتابه في مقدمته كما نجد ذلك عند السيوطي في أول كتابه الإتقان وكتابه المزهر في علوم اللغة فيقول: "وهذا فهرست أنواعه: النوع الأول ....." ثم يسردها متتابعة[٥١]، ومن أوضح النماذج المتكاملة لصنع فهارس الكتب ما صنعه ابن الأثير الجزري لكتابه "جامع الأصول في أحاديث الرسول" الذي رتبه على الكتب والأبواب ورتب الكتب على حروف المعجم فبدأ بحرف الهمزة بكتاب (الإيمان والإسلام) وانتهى بحرف الياء بكتاب (اليمين) ورتب الأحاديث داخل كل باب على فصول، فلما رأى أن جملة كبيرة من الأحاديث لا

---

[٤٥] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص١٨٥، ١٨٦.

[٤٦] وللعلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله رسالة بعنوان "تصحيح الكتاب وصنع الفهارس وكيفية ضبط الكتب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك" وهي في الأصل مقدمته لشرح سنن الترمذيّ.

[٤٧] تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر ص٤٥.

[٤٨] تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر ص٥١، وما بعدها.

[٤٩] قال الشيخ أحمد شاكر:" وكان أقدم من هذا كله صنع الأطراف للأحاديث وهي بالجملة نوع من الفهارس المعهودة اليوم ... وكان هذا موجودا في أواخر القرن الأول الهجري قبل سنة ٩٦هـ..." ثم ذكر عشرة نماذج عن علماء التابعين فيها استعمال هذا النوع من الفهرسة؛ انظر: تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر ص ٨٧-٩٠.

[٥٠] تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر ص٥٨، وما بعدها.

[٥١] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج١/ ص٧.

تختص بباب معيّن اخترع لها فهرسة أخرى على الألفاظ المشهورة فيها؛ ليستهدي الطالب للحديث بمعرفة اللفظ المشهور فيه فيطلبه في حرفه ومادته، فكان رحمه الله أول من ابتكر الفهرسة على الألفاظ، من نحو ثمانية قرون وقبل نحو ثمان مئة سنة من أصحاب "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي"؛ وقد زاد فهرسا بأسماء كل من ذكروا في الكتاب مع تراجمهم، فهو (فهرس للأعلام بتراجمهم) ثم أورد فهرسا عاملا شاملا للكتاب كله من أوله إلى آخره فيه بيان كتبه وأبوابه وفصوله وفروعه بذكر مضموناتها تفصيلا دقيقا لم يترك مبحثا أو فرعا تقدم له ذكر في الكتاب إلا أشار إليه، فهذا فهرس ـ بل فهارس ـ للكتب والأبواب والموضوعات[٥٢]. .

فهذه عينات ونماذج يظهر منها سبق المسلمين ومدى عنايتهم بقواعد تحقيق النصوص ومكملاتها؛ ولهذا يقول الأستاذ عبد السلام هارون:" ليس إحياء التراث أمرا حديثا، بل هو عمل طبيعي قامت به الأجيال القديمة على امتداد الدهر، وعلى صور شتى، من نشر أو تلخيص أو نقد أو تعليق؛ فكم قد رأينا من كتب قديمة خلّفها أصحابها فقام الناسخون والوراقون بإحيائها وإذاعتها على نطاق واسع". فكلُّ هذا يدل على أن التحقيق لم يكن جديدا على المسلمين إلا بتسميته؛ وأن علماء المسلمين قد عرفوا التحقيق العلمي، والتمحيص والتثبت في النسخ والنشر قبل الأوروبيين بزمن مديد، لكنه لم يكن عندهم عِلْمًا مستقلًّا، وبهذا الاسم المصطلح عليه اليوم..

[٥٢] تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر، ص٥٨، وما بعدها.

صور ونماذج لأعمال تبرز فيها مظاهر عملية التحقيق عند علماء المسلمين

صورة للطبعة السلطانية من صحيح البخاري وهي مأخوذة عن بعض فروع النسخة اليونينية وفيها يظهر عمل اليونيني الدقيق

(٦) وقف لله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري رحمه الله تعالى آمين

(١) كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله جل ذكره (٢) إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده (٣) حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر (٦) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (٧) إنما الاعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه (٩) حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن الحرث بن هشام رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف يأتيك الوحي (١٠) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم (١١) عني وقد وعيت عنه ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك (١٢) رجلا فيكلمني فأعي ما يقول

(١) بسم الله الرحمن الرحيم
باب ٢ سبحانه
٢ عزوجل ٣ الآية
٤ عن ٥ عن ٦ يقول
٧ بدأ بهذا الحديث تنبيها على تصحيح النية والاخلاص من كل أحد ومن العالم والمتعلم وعلى أن طالب الحديث بمنزلة المهاجر الى رسول الله وليس المراد نفي ذات العمل لانه حاصل بغير نية وانما المراد نفي صحته أو كماله وثوابه
٨ أو امرأة ٩ أي غير مقبولة أو غير صحيحة أو قبيحة ١٠ قال
١١ فيفصم ١٢ على مثال رجل

قالت

نموذج من نسخة كنز المعاني في شرح حرز المعاني للجعبري وفيها فروق النسخ مرموزا بحرف "خ"، والتصحيح، وكتابة التعقيبة والمقابلة.

نموذج لفهرسة مواضيع الكتاب وللتملك على النسخة (نسخة من برنامج الشوارد)

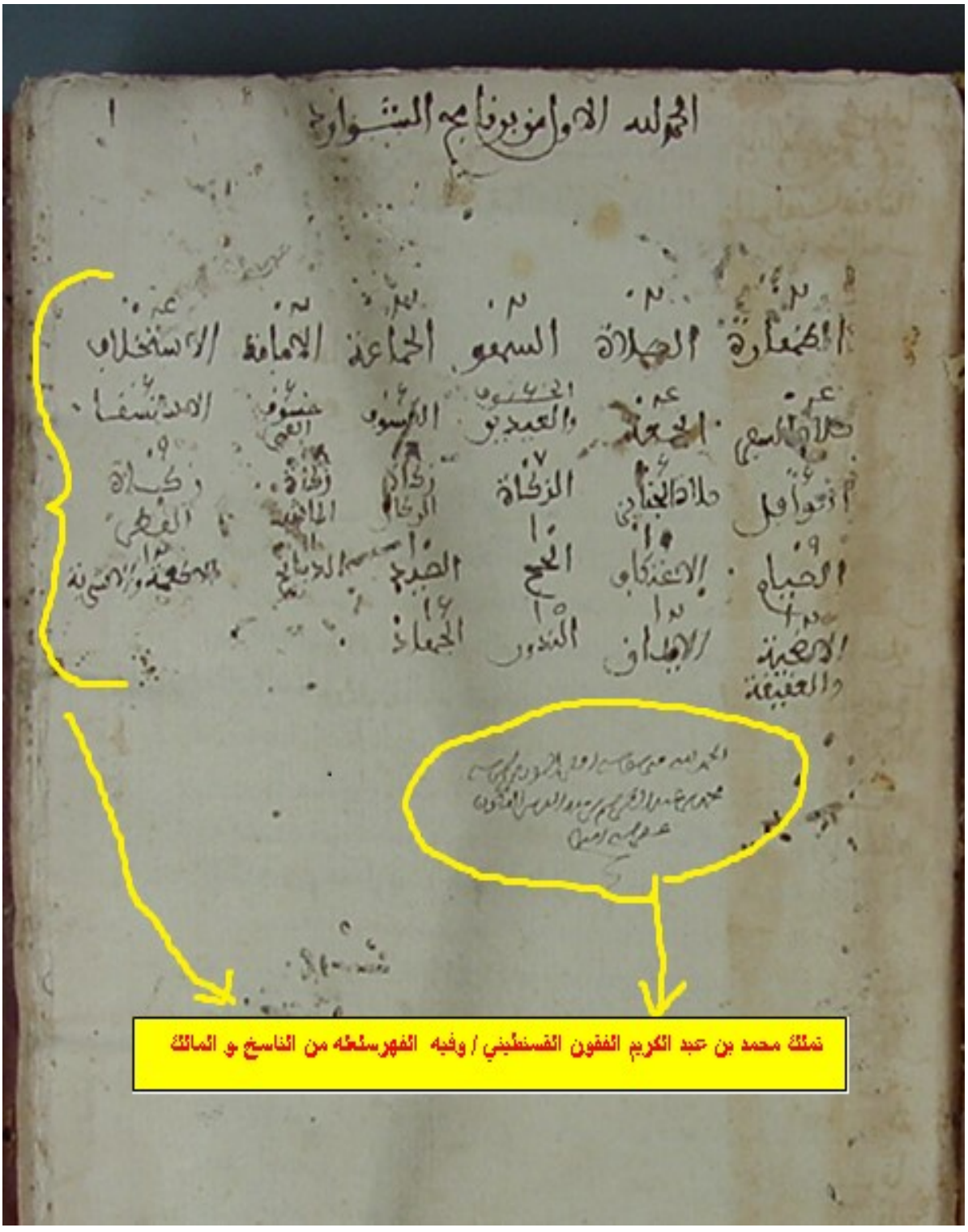

نموذج لتاريخ النسخ، وللمقابلة بأصل المؤلف، وللسماع على المؤلف (التيسير العجيب في تفسير الغريب لابن المنير (ت٦٨٣هـ)

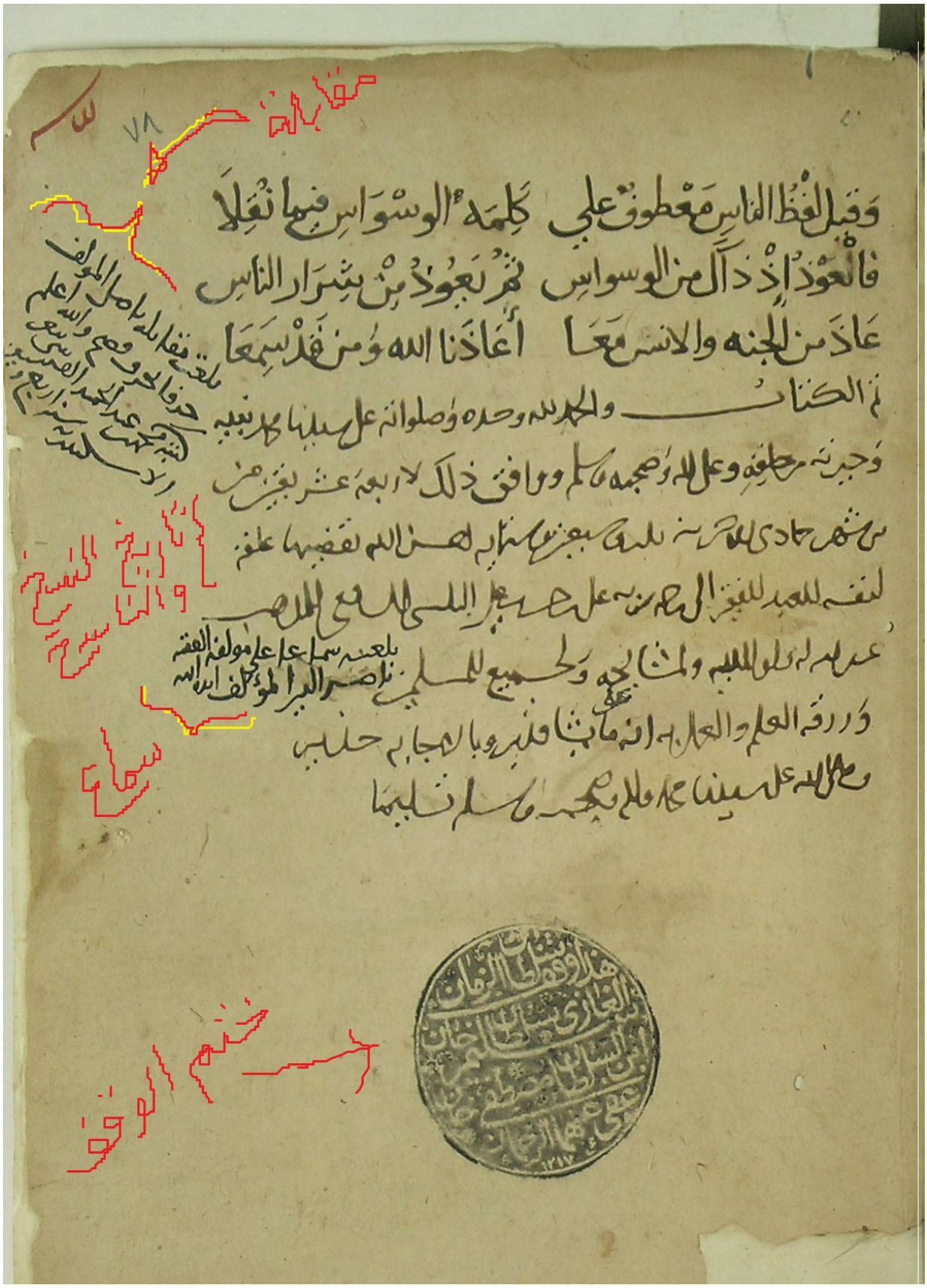

نموذج للمقابلة بأصل المؤلف وللسماع على المؤلف، والاشارة إلى فروق النسخ بحرف "خ" (نسخة التيسير العجيب في تفسير الغريب لابن المنير الإسكندري المالكي)

نموذج للدائرة المنقوطة الدالة على المقابلة، ولكتابة تاريخ النسخ واسم الناسخ، ولقراءة الناسخ للنسخة، ولقراءة غيره، (نسخة من كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي).وهي نسخة عتيقة جدا كتبت سنة ٣٨٢هـ كما في الصورة.

نموذج لكتابة الفاصلة، ولكتابة التعقيبة ولكتابة الوقف (نسخة إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي المكناسي)

نموذج إقامة السقط وإلحاقه بهامش النسخة (اللحق) ولتاريخ كتابة النسخة، وللمقابلة بنسخ أخرى مع شيخ آخر منها نسخة مقروءة على المؤلف (كتاب لوامع الأنوار في غريب الموطأ والصحيحين لمحمد بن عبد الكريم الموصلي (ت ٧٧٤ هـ)

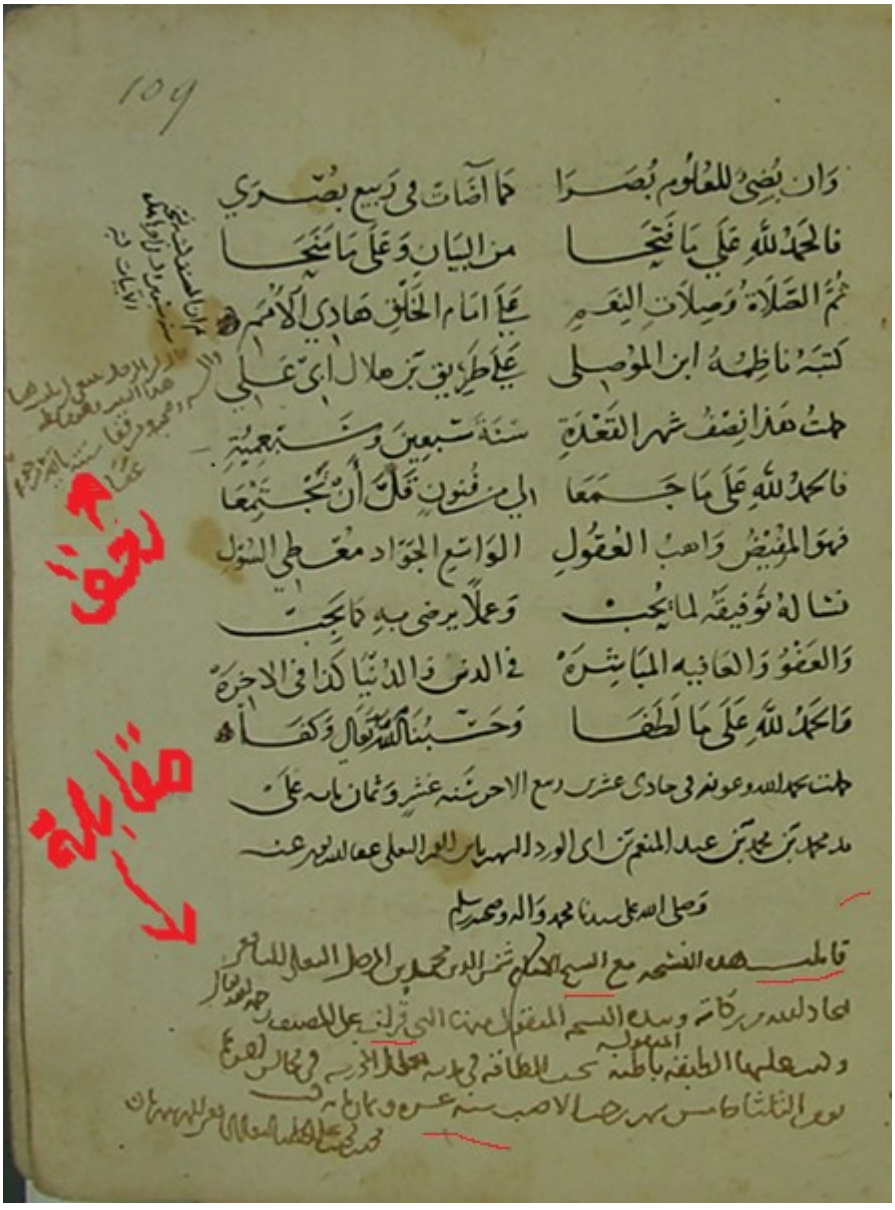

نموذج لنقل النسخة من أصل مؤلفها

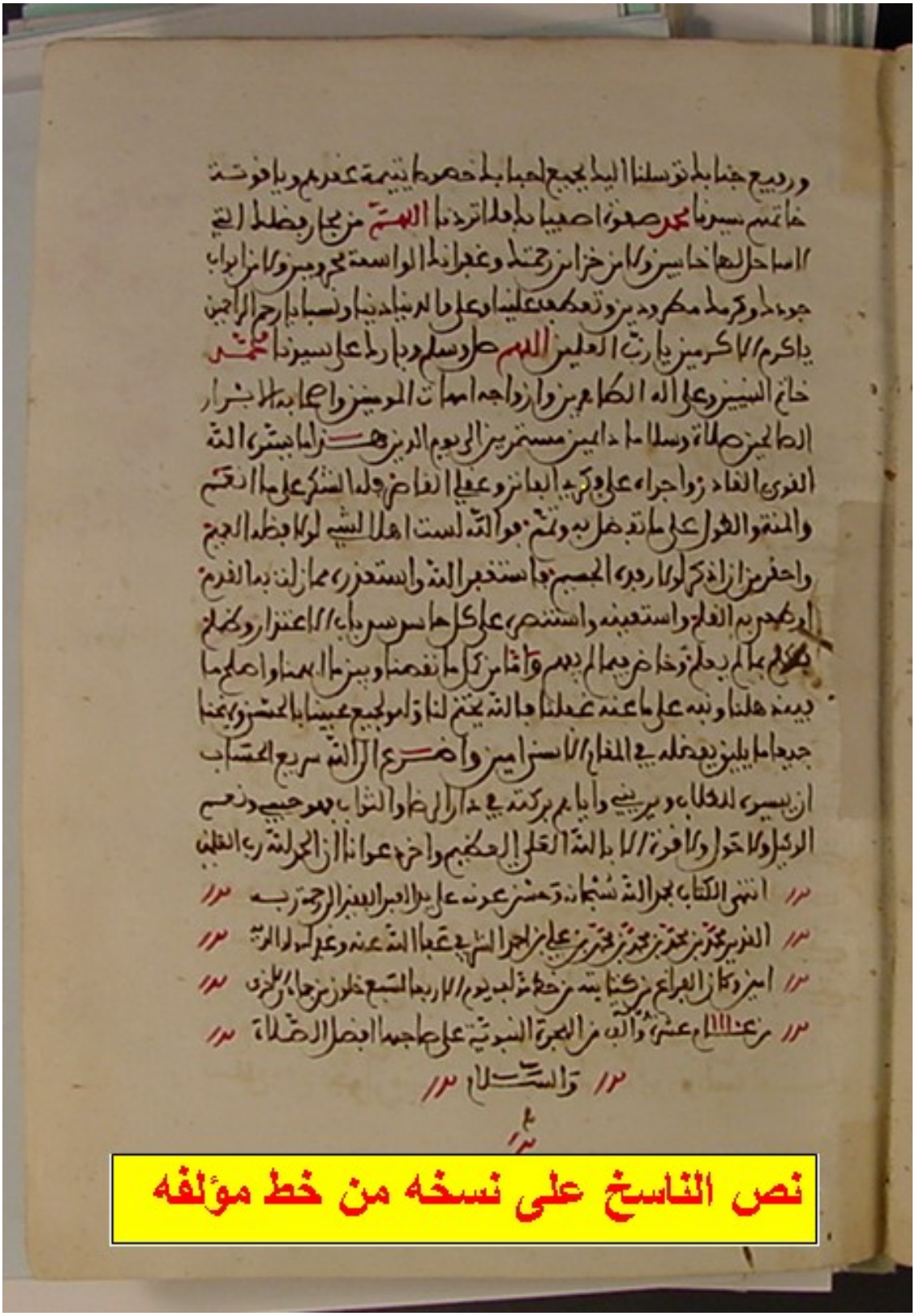

نص الناسخ على نسخه من خط مؤلفه

نموذج لتاريخ كتابة النسخة والنص على تأريخ النسخة المنقول عنها، والنص على ضعف قيمتها بقول الناسخ "ولكنها محرفة" (نسخة من شرح الخزرجية في العروض للدماميني)